

آثار وتداعيات جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد العربي الافريقي

والاستجابة الحكومية

ورقة عمل مقدمة من قبل البروفيسور ليونيداز نديزي

جامعة بوروندي

سبتمبر 2022

مقدمة :-

خلال النصف الأول من عام 2022 اجتاحت العالم جائحة أطلق عليها فيما بعد مسمى فيروس كورونا أو كوفيد 19 (Qiu et al ، 2020). وقد ظهر كوفيد 19 في مدينة ووهان ، في مقاطعة هوبي بالصين ، ثم انتشر بسرعة في جميع أنحاء العالم و تسبب في حدوث مأساة إنسانية وأضرار اقتصادية جسيمة. وقد ركزت عدة دراسات في بداية الأمر على الوفيات التي تسببت فيها هذه الأزمة مع إغفال آثارها الاقتصادية . لكن سرعان ما أظهر Covid-19 مدى تعطل الأنشطة الاقتصادية في جميع البلدان تقريباً التي قامت بدرجات متفاوتة بتعليق الرحلات الدولية ، وفرض الحجر الصحي على الأشخاص القادمين إلى تلك البلدان التي قامت أيضا بإغلاق حدودها البرية والبحرية. وفي كثير من البلدان تم أيضا اتخاذ تدابير مثل العزل الأمر الذي حد من حركة البضائع والأشخاص. علاوة على ذلك، أظهر Covid-19 مدى أهمية فهم آثار الأوبئة على الاقتصاد من أجل تحليل السياسات التي سيتم تنفيذها بهدف التخفيف من عواقبها الصحية والاقتصادية.

وقد أظهرت التجارب مؤخراً أن عددًا قليلاً جدًا من التحليلات قد ركز في البداية على الآثار الاقتصادية لمثل هذه الصدمات .

ويشير تحليل أجرته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا في عام 2021 أنه حتى عام 2020 ، كانت الأدبيات المحدودة اصلا والخاصة باقتصاديات الأوبئة تتناول وباء الأنفلونزا الإسبانية التي حدثت بين عامي 1918 و 1920 ، والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس) التي انتشرت في آسيا ووباء ايبيولا الذي تفشى في إفريقيا.

وكانت المناقشات تركز في كثير من الأحيان على الوفيات مع ايراد القليل من التفاصيل حول العواقب الاقتصادية للجائحة. وفي سبيل وقف انتشار الوباء، شرعت العديد من البلدان في اجراء مثل هذه التحليلات وما بعدها على أساس النتائج التي تم العثور عليها ، وتم اتخاذ جملة من التدابير بما في ذلك التباعد الاجتماعي. وكجزء من هذا التباعد ، تم اغلاق الشركات والمدارس و المراكز المجتمعية ومنظمات المجتمع المدني (المنظمات غير الحكومية) كما تم أيضا حظر التجمعات الجماهيرية ، و فرض الإغلاق في العديد من البلدان ، والسماح بالسفر فقط في الحالات الضرورية والطارئة. وقد قللت هذه التدابير بشكل فعال من انتشار هذا الوباء و كان هناك بصيص أمل يلوح في الأفق بخصوص السيطرة عليه، وفجأة نشأت أزمة أخرى تمثلت في الحرب الروسية الأوكرانية التي اندلعت في 24 فبراير 2022. وبالتالي فرضت هذه الأزمة المزيد من الضغوطات على الاقتصاد العالمي بشكل عام ، وعلى الاقتصاد الأفريقي والعربي بشكل خاص.

حيث أدت تلك الحرب إلى حدوث أزمة في السلع الغذائية والطاقة والسيولة النقدية ، كما أدت إلى تعقيد الحياة اليومية للمواطنين في جميع أنحاء العالم ، وعلى وجه الخصوص في إفريقيا والعالم العربي. وتشير المنظورات الاقتصادية في أفريقيا بوضوح إلى أن كل من الوباء و الحرب بين روسيا وأوكرانيا يمكن أن يترك ندوباً لعدة سنوات و قد تمتد لعقد من الزمان.. و في الوقت نفسه ، وقع حوالي 30 مليون شخص في أفريقيا في براثن الفقر المدقع عام 2021 و قد حوالي 22 مليون شخص وظائفهم في العام ذاته بسبب الوباء. ويمكن أن تجري الأمور على هذا المنوال في النصف الثاني من عامي 2022 و 2023. وفي هذا الإطار قامت رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في افريقيا والعالم العربي (ASSECAA) بالتعاون مع مجلس الشيوخ في جمهورية بوروندي ، بتنظيم هذا اللقاء التشاوري الذي يتناول الموضوعين التاليين: -

أولاً: آثار وتداعيات جائحة فيروس كورونا على الاقتصادات العربية والأفريقية واستجابة الحكومات .

ثانياً: الحرب الروسية الأوكرانية وتأثيراتها على سلاسل التوريد ، وأسعار الطاقة والغذاء. وتتمثل أهداف هذا اللقاء التشاوري فيما يلي : -

- إغناء النقاش وإثراء الحوار والتشاور البرلماني الإفريقي العربي حول القضايا الاستراتيجية ذات الأولوية والراهنية في المنطقتين الإفريقية والعربية، وتسليط الضوء على التداعيات التي سببتها جائحة كوفيد 19، وكذلك الحرب الروسية الاوكرانية وما نجم عنها من آثار حتى الآن على اقتصاديات الدول وسلاسل التوريد وأسعار الطاقة والغذاء، وتقديم تصور للحلول المقترحة.
- تأسيس دبلوماسية برلمانية اقتصادية تمكن من استكشاف سبل وإمكانيات تعزيز التعاون الاقتصادي الإفريقي العربي وفق منظور استراتيجي تنموي تشاركي وتكاملي وتضامني يرتكز على تمكين نسيج المصالح الاقتصادية والتجارية والروابط الإنسانية بين العالمين الإفريقي والعربي.
- كما يمكن اللقاء من تبادل الخبرات و المعرفة بين البرلمانيين من خلال عرض الممارسات الناجحة والدروس المستفادة في اطار المعالجة لتخفيف الآثار الاقتصادية الناجمة عن كوفيد 19 وتداعيات الحرب الروسية الاوكرانية على اقتصاديات الدول .

وقد تم إعداد هذه الورقة بناء على هذا المنطق الذي يتناول هذه القضايا من منظور اقتصادي بهدف فهم الآثار الاقتصادية لهاتين الازمتين بشكل واسع ومن ثم اقتراح مناهج مشتركة وتعاونية بين أفريقيا والعالم العربي لمنع آثار مثل هذه الأزمات و جعل اقتصادات المنطقتين أكثر مرونة في مواجهة مثل هذه الصدمات.

أولاً: الآثار الاقتصادية لوباء فيروس كورونا على الاقتصاد العربي الأفريقي :-

1. الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا على الاقتصادات الأفريقية:-

تمثل أفريقيا 17% من سكان العالم ، ويقطنها أيضا 25% من مرضى العالم الذين يعيشون على هذا الكوكب ، مع غلبة انتشار ناقلات الأمراض أو الأمراض المعدية في القارة مثل الحمى الصفراء (95%) والملاريا (93%) و فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) (67%) ، وأمراض المناطق المدارية المهملة و السل الرئوي . ووفقا لهؤلاء الباحثين، فإن النظم الصحية الأفريقية بشكل عام تعاني من ثلاثة نقاط ضعف رئيسية تتمثل في عدم وجود مستشفيات كافية وطواقم تمريض وانعدام الدعم المالي. فبينما توصي منظمة الصحة العالمية بضرورة توفير ما نسبته 30 سريراً مستشفى لكل 10000 نسمة ، فإن ما يتم توفيره في المنطقة الأفريقية هو 10 أسرة فقط لكل 10000 نسمة . وهكذا عند ما تم الإعلان عن جائحة Covid-19 ، توقع الكثيرون حدوث مذبحة في إفريقيا ، ولكن استجابة البلدان الأفريقية فيما يخص مكافحة الوباء قد حالت دون ذلك (منظمة الصحة العالمية 2020) (Bernault، 2020؛ Belsoeur، 2020) . ومع ذلك ، عانت القارة من الناحية الاقتصادية والمالية والاجتماعية من تداعيات سلبية لم يسبق لها مثيل من حيث حجم ونطاق الأزمة (لو كوجيك و عثمان ، 2021). ووفقا للبنك الدولي (2022) ، سيبطل دخل الفرد في معظم البلدان الأفريقية دون مستويات ما قبل الجائحة على الأقل حتى عام 2023. كما ارتفعت مستويات الفقر - التي تُقاس عادة بواقع 1.90 دولار في اليوم- من 34% في فترة ما قبل الجائحة إلى 39% (أفاق الاقتصاد الأفريقي 2021).

ونظرا لأن القارة منفتحة بشكل كبير، فإنها تحتفظ بالفعل بعلاقات وثيقة ليس مع الصين حيث نشأ الوباء فحسب بل أيضاً مع الاقتصادات النامية والمتقدمة حيث انتشر هذا الوباء بسرعة. ولكن معظم هذه الدول وتتصدرها الصين قامت بإغلاق حدودها منذ بداية الازمة، الأمر الذي حد من حركة الناس داخل وخارج هذه البلدان. وقد أدى ذلك إلى اضطرابات في كل من سلاسل توريد المنتجات والتجارة العالمية ، الى جانب حدوث صدمات في الطلب كنتيجة طبيعية لذلك.

كما أدى الانخفاض في النشاط الاقتصادي العالمي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات في أفريقيا ، وخاصة بالنسبة للسلع. ففي بوروندي على سبيل المثال انخفضت الصادرات بنسبة 68.9٪ في الربع الثاني من عام 2020 مقارنة بنفس الفترة عام 2019 ، حيث انخفضت من 99,114.2 مليون فرنك بوروندي إلى 30,827.7 مليون فرنك بينما زادت واردات البلاد بنسبة 13.1٪ خلال نفس الفترة من 495.4،368 مليون فرنك في عام 2019 إلى 746.6،416 مليون فرنك في عام 2020.

ونتيجة لذلك انخفضت العوائد الحكومية والاحتياطيات الدولية الإفريقية على حد سواء مما أثر على أدائها المالي وقدرتها على تحمل الديون المحتملة. وقد أثرت هذه الآثار سلبًا على دخل الشركات ، كما حدث بشكل كبير من الحيز المالي للدول . اما التأثير الاجتماعي على دخل الأسر فيمكن إدراكه بشكل مباشر حيث أن ما يقرب من 170 دولة

- وفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي - شهدت انخفاضًا في دخل الفرد عام 2020. اما في أفريقيا فقد تسبب الوباء في حدوث العلل الرئيسية المتمثلة في الركود العام (40 دولة تأثرت من أصل 54 في عام 2020) ، فرط هائل في الديون (أكثر من 60٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 17 دولة في عام 2020) وتفاقم الفقر (وهكذا وقع أكثر من 30 مليون أفريقي في براثن الفقر المدقع عام 2020 ومن المتوقع أن يعاني منه 39 مليونًا في عام 2021)مباي وآخرون ، 2020 ؛ بنك التنمية الأفريقي ، 2021 أ). اما الانخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيعتبر أكثر وضوحا (- 4.7٪) وذلك بسبب الديناميكية الديموغرافية في المنطقة. ويثير هذا الركود مخاوف من حدوث زيادة حادة في معدلات الفقر في القارة. كما واجهت البلدان الأفريقية انخفاضًا في تدفقات الاستثمار من الاقتصادات الناشئة والمتقدمة. اضافة الى ذلك فإن التباطؤ الاقتصادي العالمي واضطرابات سلاسل التوريد قد أثر أيضًا على التدفقات الخارجية للمحفظة الاستثمارية في أفريقيا ، مما تسبب في انخفاض احتياطيات النقد الأجنبي والذي بدوره يمكن أن يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة و حدوث ضغوط تضخمية في الاقتصادات الأفريقية. و من المحتمل أن يؤثر هذا على أنماط الاستهلاك بسبب فقدان القوة الشرائية للأسر. وفيما يتعلق بالقطاع الخاص ، يظهر التحليل باللجنة الاقتصادية لأفريقيا لعام 2021 أن التباطؤ العالمي يؤثر على التحويلات إلى أفريقيا وهذا بدوره يؤثر على الاستهلاك والاستثمار الخاص في القارة. وفيما يخص الجانب الحكومي ، من المرجح أن يكون الإنفاق على الصحة العامة قد ارتفع نتيجة الجهود المبذولة لإنقاذ أرواح أولئك الذين أصيبوا بالفيروس ، واحتواء انتشاره ، حيث أن جزءا كبيرا من هذا الإنفاق يأتي من الاستثمار العام في بعض قطاعات الاقتصاد المنتجة.

وسيؤدي هذا الانخفاض في الاستثمار إلى تقييد نمو الإمكانات الاقتصادية. كما أن تأثير الوباء على القوى العاملة سوف يؤدي إلى تفاقم التباطؤ في النمو ، وانخفاض نسبة حضور العمل ، وفي بعض الحالات إلى التوقف الكامل لعدة أنشطة اقتصادية على نحو يؤثر على أنماط الاستهلاك والاستثمار ومن ثم انخفاض النمو في إفريقيا المتباطئ أصلاً..

2-1 العالم العربي ووباء كوفيد 19:-

يشير تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2022 بأن العجز الحالي في الموازنه في المنطقة العربية قد ارتفع بشكل كبير نتيجة انخفاض الإيرادات بسبب انخفاض الطلب على النفط وزيادة المتطلبات المالية لاحتواء الوباء وتخفيف اثاره الاقتصادية على الأسر والمحلات التجارية. وفي عام 2020 ارتفع متوسط العجز الكلي بنسبة 7% ليصل إلى ما نسبته 9.2% من إجمالي الناتج المحلي. أما في عام 2021 ، فقد تقلص متوسط عجز الموازنة في المنطقة إلى 2.3% ، وهو العجز الذي يتوقع صندوق النقد الدولي (IMF) أن يتحول إلى فائض بنسبة 4.1% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2022.

علاوة على ذلك أدى العجز الكبير في الموازنة إلى زيادة الدين العام ، مما أدى إلى تفاقم وضع الديون الضعيفة بشكل فعلي. وفي عام 2020 ، بلغ متوسط الدين العام في المنطقة ذروته ليصل إلى 60% من الناتج المحلي الإجمالي ، وبزيادة قدرها حوالي 13% من عام 2019 ، وانخفض صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة بنسبة 6% عام 2020. ويذكر التقرير أنه في عام 2021 بلغ معدل البطالة 12.6% في المنطقة العربية ، اي أكثر من ضعف المتوسط العالمي البالغ 6.2%. و كان معدل مشاركة الإناث في القوى العاملة في المنطقة من بين أدنى المعدلات في العالم ، حيث قدر بنحو 20.3% عام 2019 م. إضافة الى ذلك، ظل معدل البطالة عند نسبة 24% في المنطقة ، أي أعلى من المتوسط بثلاثة أو اربعة أضعاف. و في عام 2021 ايضاً ، تمتعت المنطقة بأعلى نسبة شباب (15-24 عاماً) وبلغ معدل البطالة في العالم 28.6% ، بزيادة حادة قدرها 25.3% في 2019. وكان معدل بطالة الشباب هو الأعلى أيضاً في العالم ، وأكثر من ضعف عدد الشباب ، ليصل إلى 49.1% في عام 2021 مقارنة بـ 44.7% في عام 2019 (مقارنة بـ 23.8% للشباب في عام 2021 و 20.8 في المائة في عام 2019).

3-1 لماذا أثر الوباء بشكل خاص على إفريقيا والعالم العربي؟

تتشابه أفريقيا والعالم العربي في جانب واحد هام يتمثل في ان كلاهما يعتمدان بشكل كبير على المواد الخام للتصدير الى جانب نزوعهما بشكل كبير للتعرض للصدمات الدولية ، حيث ان مستوى تعرض الاقتصاد للصدمات الدولية مرادف لدرجة انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية للسلع والخدمات ، وحجم رأس المال المتدفق داخليا وخارجيا. ومع ذلك ، ونتيجة لتدابير الإغلاق انخفض النشاط العالمي بشكل حاد، كما انخفض ايضا الطلب على هذه السلع ما أثر على نمو هذه البلدان و رؤاها على حد سواء . فبوروندي على سبيل المثال مثلها مثل العديد من البلدان النامية الأخرى ، لديها اقتصاد مغلق نسبيا . وفي الواقع ، يبلغ مجموع الواردات والصادرات نسبة إلى إجمالي الناتج المحلي ما نسبته 38% عام 2018 ، اي أقل من عتبة الحد الأدنى البالغة 40%. بنسبة 2%. ومع ذلك ، فإن هذه النسبة تخفي حقيقة مهمة مفادها انه لو تم عزل الواردات الغذائية عن السلع والخدمات الأخرى ، فسوف نلاحظ انها تمثل ما لا يقل عن 17% من إجمالي الواردات ، أي انها أعلى من عتبة الحد الأدنى البالغة 15%. بنسبة 2%. وبالتالي فإن أي حدث يخل بالسوق الدولية للسلع الزراعية سيكون له بالضرورة تداعيات على الاقتصاد البوروندي. وهذا ينطبق على جميع الاقتصادات المشابهة للاقتصاد البوروندي.

الاستنتاج و التوصيات :-

أظهر وباء Covid-19 أهمية فهم الآثار الاقتصادية للبيئة من أجل تحليل السياسات للتخفيف من عواقبها على الصعيدين الصحي والاقتصادي. لقد أثر هذا الوباء على جميع مناطق العالم ، لكن تأثيره الاجتماعي والاقتصادي كان مختلفًا من منطقة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى الأمر الذي يشير إلى وجود اختلافات عميقة بين مختلف الاقتصادات من حيث المرونة في مواجهة الأحداث المتطرفة. وينبغي أن تستفيد البلدان من الدروس المستفادة من هذه الأزمة لتسليط الضوء على مدى نجاح أو فشل السياسات الصناعية و النقدية والاجتماعية وغيرها وخصوصا تلك التي اكسبت الاقتصاد طابع المرونة والصمود. و يتطلب هذا الهدف الطموح إعادة النظر ليس فقط في أنواع الاستجابات التي تمت أثناء المراحل المبكرة والمتوسطة من الجائحة ، وإنما أيضا السمات الهيكلية التي شكلت تلك الاستجابات وستستمر في تشكيلها في المستقبل.

ثانيا : الحرب في أوكرانيا: من أزمة الى أخرى :-

في 24 فبراير 2022 ، قامت روسيا بغزو أوكرانيا في حرب تشترك فيها اثنتان من الدول العظمى. ومن الناحية الاقتصادية تعرف "الدولة العظمى" على أنها الدولة التي يمكن أن تؤثر على أسعار المنتجات في السوق العالمية سواء على مستوى الصادرات أو الواردات.

1-2 خصائص البلدين المتنازعين :-

على مدار العشرين عامًا الماضية ، كانت كل من روسيا وأوكرانيا من بين تلك البلدان التي استثمرت بشكل مكثف في الإنتاج الزراعي لدرجة أنهما قادرتان على تحقيق فوائض كبيرة للتصدير و من ثم تزويد الأسواق العالمية بالمنتجات الزراعية. وتعتبر روسيا القوة الاقتصادية الثالثة عشر في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي حيث أنها تستفيد من وجود العديد من الموارد الطبيعية على أراضيها ، ولا سيما النفط والغاز اللذين تمتلك منهما ما نسبته 17% و 7% من احتياطي العالم على التوالي . وبالتالي فإن تصدير هذه الموارد يمثل تحديا رئيسيا. ومن عام لآخر ، تعد روسيا دائمًا الدولة الأولى أو الثانية في العالم من حيث تصدير الهيدروكربونات. كما إنها أكبر مصدر في العالم للغاز الطبيعي (بنسبة 20% من الإجمالي في عام 2019) ، وثاني أكبر مصدر للنفط (11%) وثالث

أكبر مصدر للفحم (15%) (وكالة الطاقة الدولية ، 2022). علاوة على ذلك تعتبر أكبر مصدر للأسمدة النيتروجينية في العالم ، وثاني أكبر مصدر لأسمدة البوتاسيوم ، وثالث أكبر مصدر للأسمدة الفسفورية (منظمة الأغذية والزراعة ، 2022) ، وشكلت صادراتها أكثر من 15% من صادرات الأسمدة العالمية في عام 2020 (الأونكتاد ، 2022). كما أنها تمثل مزود رئيسي للمعادن بما في ذلك البلاديوم والنيكل والألمنيوم. وتقوم بتوفير حوالي 40% من الغاز الأوروبي، ناهيك عن أنها تمثل أكبر منتج للقمح في العالم اعتبارًا من عام 2018 (تأتي أوكرانيا في المرتبة الخامسة)..

وبقدر ما يتعلق الأمر بأوكرانيا ، فإن اقتصادها يحتل المرتبة 61 في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي ، وتبلغ مساحتها 550,603 كيلومتر مربع (بما في ذلك جزيرة القرم) ، مما يجعلها ثاني أكبر دولة في أوروبا بعد روسيا التي تشترك معها في حدود يبلغ طولها (2000 كم). ومنذ عام 1954 عند ما عرض الرئيس الروسي آنذاك نيكيتا خروتشوف على أوكرانيا ضم شبه جزيرة القرم إليها للاحتفال بمرور 300 عام على الاتحاد بين البلدين ، أصبحت أوكرانيا الجمهورية السوفيتية الأكثر اكتظاظًا بالسكان بعد روسيا. كما تحتل مكانة مركزية في اقتصاد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بفضل إنتاجها الزراعي ومناجم الصلب والحديد التي تزخر بها أراضيها. ورغم وعورة تضاريسها يوجد في أوكرانيا الكثير من المراعي والأراضي المنبسطة التي تشهد إنتاج زراعي مكثف، وتشغل الأراضي الزراعية نسبة 70% من مساحة البلاد. وتعتبر هذه الأراضي الزراعية على درجة كبيرة من الخصوبة بفضل "حزام الأرض السوداء" الغني جدًا بالدبال

(السماد) الذي يغطي جزء كبير من مساحة الإقليم. وبالتالي تعتبر أوكرانيا من أكبر منتجي الحبوب في العالم(القمح والشعير والجاودار والشوفان). وتنتج أوكرانيا ما بين 10 إلى 12% من حصة السوق الدولية للقمح ، و 15 إلى 20% من حصة السوق العالمية من الذرة (هي أكبر منتج في العالم) و 20 إلى 25% من الشعير وبنور اللفت ، وكذلك 50% إلى 60% من صادرات العالم من زيت عباد الشمس. كما أن أوكرانيا غنية أيضًا بالموارد المعدنية (الحديد والمغنيسيوم والمنجنيز وما إلى ذلك) والطاقة (الفحم والغاز الطبيعي والنفط). وتقع أهم الحقول في شرق البلاد ، في منطقة تسمى دونباس ، وكذلك في شبه جزيرة القرم.

وتعد روسيا وأوكرانيا معًا جهات فاعلة رئيسية في قطاعات الطاقة والغذاء والأسمدة. وبالنسبة للذرة ، ففي حين أن ما ينتجه البلدين ،مجتمعة ، من الذرة هو 4% ، من حيث الصادرات ، فإن أوكرانيا وروسيا تساهمان بشكل أكبر بكثير ، أي أنهما تساهمان بما نسبته 20% من صادرات الذرة العالمية في عام 2021. فضلاً عن كون البلدين من بين المنتجين والمصدرين الرئيسيين لزيت عباد الشمس. حيث بلغت صادرات أوكرانيا من زيت عباد الشمس عام 2020 ، 40% من الصادرات العالمية ، مقارنة بـ 18% لروسيا. وحتى لو لم تكن روسيا المنتج الأول للقمح ، فإن روسيا تمثل ما يقارب 20% من صادرات هذه السلعة ، وبالتالي فهي المصدر الأول على مستوى العالم في عام 2020. وتمثل روسيا وأوكرانيا 28.47% من صادرات القمح العالمية في عام 2020. وهذا يعني أن البلدين يعتبران في الواقع مخازن الحبوب في العالم للقمح والذرة ، وأيضاً للعديد من المنتجات الزراعية وغير الزراعية الأخرى. ولذلك فليس من المستغرب أن تكون الأسواق الدولية قد بالغت في رد فعلها تجاه هذه الحرب ، بالنظر إلى أن تصدير هذه المنتجات من أوكرانيا أصبح صعباً منذ بداية الأزمة ، ناهيك عن أن روسيا تخضع لعقوبات مختلفة.

2.2-التداعيات الاقتصادية للحرب في أوكرانيا :-

2.2.1. التداعيات على الاقتصاد العالمي :-

بحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2022) ، فإنه حتى لو كان الثقل المباشر لروسيا وأوكرانيا في الاقتصاد والنقد العالمي متواضعاً ، فإن البلدين موردان رئيسيان لمنتجات أساسية في أسواق المواد الخام (الحبوب والأسمدة والنفط والغاز والمعادن والغازات النادرة واليورانيوم ...) كما أشرنا إلى ذلك أعلاه. وللتذكير ، فإن هذين البلدين يساهمان بحوالي 30% من صادرات القمح العالمية ، و 15% من الذرة ، و 20% من الأسمدة المعدنية والغاز الطبيعي ، و 11% من النفط. بالإضافة إلى ذلك ، تعتمد سلاسل التوريد العالمية على الصادرات الروسية والأوكرانية من المعادن النادرة والغازات. وقد ارتفعت أسعار العديد من هذه السلع بشكل حاد بعد اندلاع الحرب ، حتى في غياب انخفاض كبير ومباشر في حجم الإنتاج أو الصادرات. ومع العولمة والاعتماد المتبادل المتزايد للاقتصادات ، يعاني العالم بأسره من آثار الصراع الذي يدور في منطقة معينة. وبالتالي ، كان التأثير الاقتصادي المباشر للأزمة الأوكرانية هو الارتفاع الحاد في أسعار السلع الأساسية. فعلى سبيل المثال ، تم بالفعل إيقاف تصدير شحنات الحبوب عبر موانئ البحر الأسود ، مما قد يكون له عواقب وخيمة على الأمن الغذائي في البلدان الفقيرة. ومن المتوقع كذلك ارتفاع معدلات النمو السلبية ومعدلات التضخم.

ووفقاً للتقديرات المستندة إلى نموذج التجارة العالمي لمنظمة التجارة العالمية والتي تأخذ في الاعتبار (1) التأثير المباشر للحرب في أوكرانيا ، بما في ذلك تدمير البنية التحتية وزيادة تكاليف التجارة (2) تأثير العقوبات التي تستهدف روسيا ، بما في ذلك استبعاد البنوك الروسية من نظام الدفع ، سويفت (SWIFT) و (3) انخفاض الطلب الكلي في بقية العالم بسبب فقدان ثقة المستهلك / مجتمع الأعمال وتزايد عدم اليقين ، يمكننا الحصول على النتائج التالية: -

(1) من المتوقع أن يزداد الناتج المحلي الإجمالي العالمي في معدلات أسعار صرف السوق بنسبة 2.8 ٪ في عام 2022 ، أي بانخفاض قدره 1.3 نقطة مئوية عن التوقعات السابقة البالغة 4.1 ٪.

(2) ينبغي أن يصل النمو إلى 3.2 ٪ في عام 2023 ، أي مستوى قريب من متوسط المعدل البالغ 3.0 ٪ بين عامي 2010 و 2019.

وقد خفض صندوق النقد الدولي ، في نشرته المحدثه في أبريل 2022 لآفاق الاقتصاد العالمي ، توقعاته للنمو العالمي ، والذي كان من المتوقع أن ينخفض 0.8 نقطة مئوية مقارنة بتوقعات يناير التي تم تحديدها عند 3.6 ٪ في عام 2022 ، حيث يتردد صدى التأثير الاقتصادي للحرب في أوكرانيا على الصعيد العالمي في سوق السلع الأساسية والتجارة والروابط التجارية. كما حدد صندوق النقد الدولي ، في 15 مارس 2022 ، ثلاث قنوات رئيسية ستؤثر من خلالها الحرب في أوكرانيا والعقوبات الدولية ضد روسيا على الاقتصاد العالمي ، وبدرجات متفاوتة اعتماداً على المناطق الجغرافية الرئيسية: -

أولاً:- ارتفاع أسعار المواد الخام والسلع الأولية كالغذاء والطاقة مما دفع التضخم نحو مزيد من الارتفاع، وهذا يؤدي بدوره إلى تآكل قيمة الدخل وإضعاف الطلب.

ثانياً:- ستواجه البلدان المجاورة بصفة خاصة اضطراباً في التجارة وسلاسل الإمداد وتحويلات العاملين في الخارج، فضلاً عن زيادة تاريخية في تدفقات اللاجئين .

ثالثاً:- تراجع ثقة مجتمع الأعمال وزيادة شعور المستثمرين بعدم اليقين سيفضيان إلى إضعاف أسعار الأصول، وتشديد الأوضاع المالية، وربما الحفز على خروج التدفقات الرأسمالية من الأسواق الناشئة.

ويتضح جلياً أنه منذ بداية هذا الصراع ، ارتفعت أسعار الطاقة والحبوب والمعادن ، مما يعني أن هناك زيادة وشيكة في معدلات التضخم ، وهذا بدوره سوف يؤثر بشكل خاص على المنتجات الزراعية.

2.2.2. تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاديات الأفريقية:-

من بين 54 دولة في إفريقيا ، هناك 11 دولة مصدرة رئيسية للطاقة والبقية مستوردة أساسية لها ، أو تقرب من الاكتفاء الذاتي منها. على هذا النحو ، فإنه يمكننا اعتبار أن القارة ، بشكل عام ، هي مستورد أساسي للمواد الخام الزراعية والطاقة. وبالتالي يمكن أن تتأثر اقتصادياً بشدة بالأزمة في أوكرانيا ، خاصة إذا استمرت هذه الأزمة. وبقدر ما يتعلق بالزراعة الأفريقية ، سيكون للحرب تأثير قصير المدى على سلسلة أسعار المواد الخام الزراعية العالمية: "التضخم هو الخطر الرئيسي للحرب في أوكرانيا. (...). بالنسبة للبلدان الأفريقية التي هي مستوردة أساسية للغذاء ، سيكون هناك آثار مباشرة على الأمن الغذائي وأسعار المستهلك" ، يحذر أروني تشودري ، الخبير الاقتصادي في كوفاس. وعلى هذا النحو فقد كشفت الحرب في أوكرانيا عن مدى اعتماد إفريقيا المزمّن على واردات الغذاء. وبالنسبة لكريستالينا جورجيفا ، المديرية الإدارية لصندوق النقد الدولي فإن "الحرب في أوكرانيا تعني الجوع في إفريقيا". وقد كشفت الأمم المتحدة في تقريرها عن درجة "عالية" من اعتماد البلدان الأفريقية على استيراد القمح من الاتحاد الروسي وأوكرانيا. وفقاً لهذا التقرير ، فقد استوردت إفريقيا - بين عامي 2018 و 2020 - قمحاً بقيمة 3.7 مليار دولار أمريكي (32% من إجمالي واردات القمح الأفريقي) من الاتحاد الروسي ، وبقيمة 1.4 مليار دولار أمريكي من أوكرانيا (12% من إجمالي واردات القمح الأفريقي). وبحسب بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) المستندة إلى الفترة 2018-2020 ، فإن ما لا يقل عن 25 دولة أفريقية تستورد أكثر من ثلث قمحها من البلدين و 15 منها تستورد أكثر من النصف. وتعتبر مصر من بين الدول المستوردة الرئيسية ، حيث تمثل وحدها ما يقرب من نصف هذه الواردات ، تليها السودان ونيجيريا والمغرب وتونس والجزائر وليبيا وكينيا وجنوب إفريقيا وإثيوبيا. في حين تستورد دولة بنين قمحاً روسياً بنسبة 100% ، وتستورد الصومال 70% من القمح من أوكرانيا و 30% من روسيا. أما الدول الأخرى مثل السودان فتستورد ما نسبته (75%) ، جمهورية الكونغو الديمقراطية (68%) والسنغال (65%) بمعنى أنها تعتمد أيضاً بشكل كبير على هذين المصدرين. وفي الوقت الذي اتجهت فيه غالبية الدول نحو روسيا ، التي تزود القارة بما يصل إلى 32% (مقارنة بـ 12% لأوكرانيا) ، فإن تونس وليبيا وموريتانيا تعتمد إلى حد كبير على القمح الأوكراني (30 إلى 50% من وارداتها).

ويشير التقرير نفسه إلى أن فرص الاستعاضة عن واردات الاتحاد الروسي وأوكرانيا بالتجارة بين البلدان الأفريقية محدودة ، حيث أن الإمداد الإقليمي بالقمح منخفض نسبيًا وتفتقر أجزاء كثيرة من القارة إلى البنية التحتية للنقل وقدرات التخزين الفعالة. إن هذا الوضع ، السريع التقلب ، يندرج بالخطر بالنسبة للبلدان النامية ، ولا سيما البلدان الأفريقية ، والبلدان الأقل نموًا ، التي هي معرضة على وجه الخصوص لآثار الحرب في أوكرانيا وتأثيراتها على تكاليف التجارة وأسعار السلع والأسواق المالية.

وبشكل خاص تتعرض البلدان الأقل نموًا لأزمة الغذاء والطاقة. ونظرًا لأن 38 دولة من أصل 45 دولة في إفريقيا جنوب الصحراء هي مستورد أساسي للنفط ، فإن ارتفاع الأسعار العالمية يؤدي إلى ارتفاع فواتير الاستيراد وتكاليف النقل وأسعار معظم السلع في هذه البلدان ، وبالنسبة للناس في البلدان الأقل نموًا ، يمكن أن يؤدي ذلك إلى انخفاض القوة الشرائية ، وانخفاض النمو ، وزيادة الفقر في نهاية المطاف. بالإضافة إلى ذلك ، تنتج روسيا وأوكرانيا معًا أكثر من نصف الانتاج العالمي من زيت عباد الشمس ، وحوالي 30٪ من القمح والشعير و 17٪ من الذرة على المستوى العالمي .

وينتهي المطاف بالكثير من هذا الطعام على أطباق البلدان الفقيرة بعد المرور عبر سلاسل التوريد العالمية المعقدة. ووفقًا للأونكتاد ، استوردت إفريقيا 45 ٪ من قمحها بين عامي 2018 و 2020 ، من هذين البلدين. و من كل بلدين أفريقيين ، فإن دولة منهما تستورد أكثر من ثلث قمحها من روسيا ، بينما تشتري البلدان الأقل نموًا مثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وبنين والصومال أكثر من 90٪ من قمحها من هذين البلدين. وبعد تفشي وباء فيروس كوفيد 19 ، ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة 9٪ بين عامي 2019 و 2020 في إفريقيا جنوب الصحراء ، وبنسبة 2٪ إضافية في أكتوبر الماضي. وتحذر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) من احتمال ارتفاع الأسعار بشكل أسرع إذا استمر تعطيل الواردات من روسيا وأوكرانيا ، أو إذا ارتفعت أسعار المنتجات المستوردة بسبب ارتفاع أسعار النفط. وفي مارس 2022 ، وصل مؤشر الفاو لأسعار الغذاء ، الذي يتتبع التغيرات الشهرية في الأسعار الدولية للمنتجات الغذائية الأكثر تداولاً في العالم ، إلى أعلى مستوى له منذ إنشائه في عام 1990 ، عند 159.3 نقطة ، أي أكثر من 34٪ بالإضافة إلى قيمته قبل عام. وتعزى هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار الحبوب (+ 37٪) ، والزيوت النباتية (+ 56٪) ، وخاصة زيت عباد الشمس. و في الأيام التي سبقت قرار روسيا بغزو أوكرانيا ، ارتفعت أسعار العديد من المنتجات الغذائية دوليًا: + 54٪ للقمح ، + 31٪ للذرة ، + 20٪ لفول الصويا ، وقد ارتفعت أسعارها بين فبراير ومارس 2022 (+ 20٪ للحبوب) القمح و + 19٪ للذرة في شهر واحد).

وقد أفاد برنامج الغذاء العالمي أنه يشتري بالفعل إمداداته بزيادة تكلفة قدرها 30% مما كان عليه في عام 2019. وأشار إلى أن عدد الجياع قد ارتفع من 27 إلى 44 مليون منذ عام 2019 وأن 232 مليوناً آخرين لا يزالون يواجهون خطر المجاعة.

2.2.3. تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على اقتصاديات العالم العربي:-

بالنسبة للعديد من المصريين واللبنانيين واليمنيين والعرب الآخرين ، تعني الحرب الأوكرانية أنه سيكون هناك خبز أقل على طاولة الأسرة ، لأن هذه الدول تستورد القمح الروسي والأوكراني بشكل رئيسي . ومع ذلك ، يحذر معهد الشرق الأوسط ، "إذا عطلت الحرب إمدادات القمح" للعالم العربي ، الذي يعتمد بشكل كبير على الواردات الغذائية ، فإن "الأزمة يمكن أن تؤدي إلى اندلاع مظاهرات جديدة وعدم استقرار في العديد من البلدان". ومن المحتمل كذلك حدوث انتفاضات في العالم العربي ، حيث أطاحت ثورات ما يسمى بـ "الربيع العربي" ببعض الأنظمة. على سبيل المثال ، في السودان ، تمت الإطاحة بعمر البشير تحت ضغط ثورة شعبية نتجت عن تضاعف أسعار رغيف الخبز ثلاث مرات.

وفي المغرب العربي ، يعتبر القمح أساس الكسكس كالخبز. وعلى سبيل المثال ، قام المغرب بزيادة دعم مادة الدقيق إلى 350 مليون يورو ، وأوقف الرسوم الجمركية على القمح. و أعلنت الجزائر ، ثاني أكبر مستهلك للقمح في إفريقيا وخامس أكبر مستورد للحبوب ، أن لديها احتياطيها ستة أشهر فقط. وتعد مصر أكبر مستورد للقمح في العالم وثاني أكبر عميل لروسيا حيث تم شراء 3.5 مليون طن من القمح حتى منتصف يناير 2022 . وعلى الرغم من أن القاهرة بدأت في السنوات الأخيرة بشراء القمح من مناطق أخرى ، لا سيما من رومانيا ، في عام 2021 ، فإن 50% من وارداتها من القمح لا تزال تأتي من روسيا و 30% من أوكرانيا. وتعتمد تونس بشكل كبير على الحبوب ، حيث تستورد 84% من احتياجاتها من القمح الناعم ، وحوالي 40% من القمح الصلب و 50% من الشعير. وكانت أوكرانيا حتى ذلك الحين موردًا متميزًا لتونس مع كندا والاتحاد الأوروبي. ويعاني البلد من نقص مزمن في السعة التخزينية ، يكفي فقط لثلاثة أشهر ، وبالتالي يجب أن يكون لديه مصدر إمداد موثوق به ومنتظم. وهذا يدل على أن هاتين الدولتين ، روسيا وأوكرانيا ، تشكلان سوقًا مهمًا للغاية لتصدير القمح لدول العالم العربي. وبالتالي فإن اضطراب هذين السوقين لا يستبعد في أن يحدث ضجة في العالم العربي.

خاتمة:-

كان للأزمة التي سببها الصراع الروسي الأوكراني تأثير شديد وسلبى على سوق القمح العالمي بالنظر إلى أهمية الصادرات من كلا البلدين. وكذلك، حتى لو لم يكن لهاتين الدولتين ثقل كبير في الإنتاج العالمي، فإن عددًا قليلاً من البلدان سيكون بمنأى عن آثار هذه الحرب، لا سيما على سوق المواد الخام، حيث تدور رحى هذه الحرب في دولتين تعتبران من بين الموردين الرئيسيين للعديد من البلدان، من حيث المنتجات البترولية والألمنيوم والصلب والمعادن الأخرى والحبوب والأسمدة والمنتجات المصنعة من هذه القطاعات. إن حالات عدم اليقين كبيرة جدًا اليوم، خاصة أنه لا يمكن لأحد أن يقول متى ستنتهي الحرب وكيف ستنتهي. ومع ذلك، نعلم أن العديد من الدول، خاصة في إفريقيا والعالم العربي، تعتمد بشكل كبير على استيراد القمح، و الذرة ومنتجات أخرى مثل الهيدروكربونات من روسيا وأوكرانيا. ومن الواضح أن هذه الأزمة تبرز بوضوح الحاجة إلى تنويع سلاسل الامداد دائماً والحفاظ على السيادة الوطنية في مجالات حساسة مثل مجال الغذاء، لا سيما من خلال تفضيل زراعة القوت الاساسي للعيش لتقليل درجة الاعتماد على الخارج.

كما أن التأثير السلبى على الاقتصاد العالمي والاقتصاديات الأخرى الناتج من هذه الأزمة يظهر كيف أصبح العالم متشابك من خلال التجارة وسلاسل التوريد العالمية. وعلى الرغم من أن الصراع محلي وآثاره المباشرة إقليمية، إلا أن تأثيره عالمي ويجب أن تكون الاستجابات للتعامل معه متشابكة أيضاً. وبالتالي، فإنه في عالم اليوم المترابط، تحتاج البلدان النامية إلى الدعم لجعل اقتصاداتها أكثر مرونة في مواجهة الأزمات المستقبلية، لا سيما تلك المتعلقة بالأمن الغذائي. ومع خسارة أوكرانيا لموسم زراعة الذرة وعباد الشمس، فإن ذلك سيكون له تداعيات أخرى على الإمدادات الغذائية العالمية.